«إيكونوميست»: السيسي فاق الجميع فى قمع المساجد

السبت 2 أغسطس 2014 12:08 م

سلطت مجلة إيكونوميست البريطانية الضوء على الحرب التى يشنها قائد الانقلاب عبدالفتاح السيسى على المساجد وأكدت أن السيسى يسعى إلى السيطرة على المساجد والمؤسسات الدينية لتعزيز موقفه ضد معارضيه.

وتحت عنوان "التلاعب بالمآذن .. هذا هو الإسلام في مصر"، نشرت مجلة "إيكونوميست" البريطانية تقريرا بمساعي حكومة الانقلاب إلى فرض سيطرتها على المساجد.

ولفتت المجلة إلى العديد من الممارسات التي انتهجها الحكومة المصرية منذ الانقلاب على الرئيس محمد مرسي، والتي من أبرزها منع صلاة الجمعة في المساجد الصغيرة (الزوايا)، وتوحيد خطبة الجمعة، ثم وقف الدروس الدينية اليومية التي كانت تلقى بين الصلوات، وبات المسجد مخصصا لأداء الصلوات الخمس وفقط.

واعتبرت المجلة أن نظام السيسي يتخذ مثل هذه الإجراءات كجزء من جهد أوسع لإخضاع المجتمع المدني، وذلك باستخدام قوانين جديدة قاسية، فضلا عن إحياء قوانين أخرى قديمة لم تكن مطبقة.

وترى "إيكونوميست" أن محاولات السيسي السيطرة على المجال الديني في البلاد فاقت بكثير محاولات أي رئيس سابق لمصر في هذا الصدد، وقالت إن الضربة الأولى وجهت إلى الأئمة والخطباء، حيث تم حظر أولئك الذين لا يحملون ترخيصا من الحكومة بأداء مهمتهم المعتادة في الوعظ، وتم وضع شرط أن يكون الشخص حاصلا على مؤهل من الأزهر، ويعاقب أي شخص يتحدى هذه الشروط بالسجن لمدة عام وغرامات تصل إلى **50.000** جنيه، وفي أبريل، قالت الحكومة إنها منعت **12.000** من الأئمة ومنحت تراخيص لـ **17.000** آخرين لتعويض النقص، كما تم توحيد خطبة يوم الجمعة في جميع أنحاء البلاد.

ونقلت المجلة عن مسئولين بحكومة الانقلاب قولهم «إن الهدف من ذلك هو تضييق الخناق على التطرف»، وعقبت بالقول "لكن تلك الحملة هي نوع من الانتهازية السياسية، حيث تستخدم القوانين المتعلقة بالمساجد لقمع المعارضة، مثل جماعة الإخوان المسلمين، التي أطيح بها في يوليو **2013** من قبل الجيش برئاسة السيسي".

وأضافت أنه «غالبا ما تعهد الزعماء الدينيون من جميع الأديان بالولاء للحكام العلمانيين في مقابل السماح لهم بالاحتفاظ بسيطرتهم على المجال الديني. وبدورهم، يحاول الحكام استخدام دعم السلطات الدينية لتعزيز شرعيتهم، وطالما حاول الرؤساء السابقون في مصر أيضا السيطرة على الإسلام سعيا وراء أهدافهم الخاصة، ولكن عادة ما كانوا يتركون المساجد الصغيرة وشأنها منعا لإثارة الغضب».

واعتبرت أن «هذه الحملة لم تؤثر فقط على جماعة الإخوان المسلمين، التي سجن كبار أعضائها، وتم تصنيفها كمنظمة إرهابية بموجب قرار للحكومة في ديسمبر الماضي، ولكنه يؤثر أيضا على السلفيين الذين دعم كثير منهم "الانقلاب" ضد الإخوان».

وأكدت أن «السلفيين أشد تضررا من هذه الحملة من الإخوان أنفسهم، حيث تم حظر الدعاة المعروفين منهم مثل ياسر برهامي، نائب رئيس الدعوة السلفية بالإسكندرية وأحد أعمدة الحركة السلفية، من الوعظ لأنه لم يدرس في الأزهر، كما أعاقت القيود الأنشطة السلفية، مثل "دعوة" الآخرين للاعتكاف في المساجد خلال العشر الأواخر من رمضان».